

تقرير رئيس مجلس الإدارة

حمدان بن علي بن ناصر الهنائي

| | ٣١ ديسمبر ٢٠١٦ | ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ | |
|--------|----------------|----------------|-----------------------------|
| نمو % | مليون ريال | | |
| ٦,٠ % | ١,٨٩٩,٧ | ٢,٠١٤,٦ | إجمالي الأصول |
| ٧,٤ % | ١,٥٢٢,١ | ١,٦٣٤,٥ | صافي القروض والسلف والتمويل |
| ١٤,٢ % | ١,٢٧١,٠ | ١,٤٥٠,٩ | ودائع العملاء |
| ٢٥,٥ % | ٢٤٢,٩ | ٣٠٤,٨ | إجمالي حقوق المساهمين |
| ٢,٦ % | ٥٣,٦ | ٥٥,٠ | إيرادات التشغيل |
| ١,٠ % | ١٩,٢ | ١٩,٤ | مصاريف التشغيل |
| ٩,٨ % | ٢٩,٦ | ٢٦,٧ | ربح السنة |

المساهمين الأعزاء،

نيابة عن مجلس إدارة البنك الأهلي يسرني ان أقدم لكم التقرير السنوي والقوائم المالية للبنك الأهلي مشفوعاً بتقرير مدققي الحسابات للعام المنتهي في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧.

لقد كان العام المنصرم ٢٠١٧ عاماً حافلاً بالعديد من التحديات على المستوى العالمي وعلى منطقتنا بشكل خاص مما كان له الأثر الكبير في سير الأعمال وبالذات في الجوانب الاقتصادية والمالية. وبالرغم من تلك التحديات فإن البنك استطاع المحافظة على اداؤه القوي والتميز وذلك باتباع استراتيجيات تتواءم مع الظروف الحالية. ولقد حظى البنك وبتوفيق من الله باستقرار في التمويل ومثانة في رأس المال، كما أن نسبة الديون المتعثرة بقية منخفضة خلال الفترة الماضية كل ذلك نجم عن السياسة المتبعة في البنك بتبني الإدارة الحذرة للمخاطر.

مساهميننا الكرام،

من خلال دراسة مضامين الموازنة العامة للدولة لعام ٢٠١٨ فإنه من الملاحظ التخطيط لخفض العجز إلى ٣,٠ مليار ريال مقارنة بالعجز الفعلي المسجل في ٢٠١٧ والذي بلغ ٣,٥ مليار ريال. كذلك فإن الموازنة حددت نمواً في الإيرادات من قطاعات النفط والغاز بنسبة ١١ % مقارنة مع موازنة ٢٠١٧ والتي تبلغ ما يوازي ٧١ % من إجمالي الإيرادات الحكومية وباللغة ٩,٥ مليار ريال. كما يتوقع أن تنمو الإيرادات غير النفطية بنسبة ٥ % مقارنة بميزانية ٢٠١٧ لتساهم بمبلغ ٢,٧ مليار ريال والتي تمثل ٢٩ % من إجمالي الإيرادات. كما أنه أيضاً تم رصد مبلغ ١٢,٥ مليار ريال في موازنة الدولة للإنفاق العام بانخفاض طفيف عن الانفاق في عام ٢٠١٧.

أعزائنا المساهمين،

كما اسلفنا وبالرغم من الصعوبات التي واجهناها فإننا بعون الله وعزيمة العاملين في البنك حققنا تطوراً ملحوظاً في البنك حيث ارتفعت إجمالي إيرادات التشغيل في البنك بنسبة ٢,٦ % لتصل إلى ٥٥ مليون ريال ونتيجة للعوامل التي ذكرت وأهمها زيادة تكاليف التمويل انخفضت صافي الأرباح إلى ٢٦,٧ مليون ريال مقارنة مع ٢٩,٦ مليون ريال محققه في عام ٢٠١٦، إلا أنه وبفضل الإدارة الحذرة فقد ظلت نسبة القروض المتعثرة ثابتة على مستوى ١,٦ % وارتفعت حقوق المساهمين إلى ٣٠٤,٨ مليون ريال مقارنة مع ٢٤٢,٩ مليون ريال في عام ٢٠١٦، وبلغ العائد على حقوق المساهمين ١٠,٧ % بينما شهدت مصاريف التشغيل زيادة طفيفة بنسبة ١ % عن العام السابق، بينما نمت إجمالي أصول البنك بنسبة ٦ % لتصل إلى ٢,٠١٤,٦ مليون ريال. وارتفعت ودائع العملاء خلال هذا العام بشكل ملحوظ ونسبة تصل إلى ١٤,٢ % لتصل إلى ١,٤٥٠,٩ مليون ريال. ونمت إجمالي القروض والتمويل بنسبة ٧,٤ % لتصل إلى ١,٦٣٤,٥ مليون ريال.

كما أن الحكومة قامت بالعديد من المبادرات والتي ستعمل على تعزيز الإيرادات الحكومية عام ٢٠١٨ والتي تضمنت العديد من المبادرات في تنويع مصادر الدخل والترويج الاقتصادي والسياحي للسلطنة كمنطقة جاذبة للاستثمار في مختلف الأنشطة الاقتصادية مستفيدة من الموقع الجغرافي المتميز ومدعوما بالاستقرار السياسي والحمد لله. ومن بين تلك المبادرات الترويج من قبل وزارة السياحة كمنطقة جذب سياحي علاوة على ترويج السلطنة لتكون محطة عالمية في النقل البحري والجوي والبحري وتعزيز فرص المناولة لهذا القطاع وافتتاح مطار مسقط الدولي يعد نقطة تحول للنقل الجوي في السلطنة مما سيعزز هذا القطاع والقطاعات المساندة. كما أن الدعم الحكومي والترويج لمنطقة الدقم الاقتصادية لتكون رافداً للإقتصاد على مستوى الأصعدة. بالإضافة العديد من المبادرات التي يطول ذكرها والتي تتوقع لها دوراً إيجابياً في تحريك عملية التنمية وتعزيز الاقتصاد والأعمال بالسلطنة.

خلال احتفالنا بالذكرى
السنوية العاشرة على تأسيس
البنك، فإننا نشعر بالتفاؤل
بأن المشهد الاقتصادي
سيتيح فرصاً لنمو البنك
في جميع قطاعات الأعمال،
مؤكدین بأن الجمع بين
استراتيجية البنك وتنوع نماذج
الأعمال سوف يساهم في
نمو الأعمال وتطوير الاقتصاد
العُماني بشكل عام.



للتبرع بالدم في مقر البنك الرئيسي للموظفين
والعملاء. كما ساهمنا في برنامج وزارة الصحة
على الصعيد الوطني لزيادة الوعي وتشجيع
التحصين ضد الحصبة.

وبالنسبة عن مجلس الإدارة، أود أن أغتنم
هذه الفرصة لأعرب عن امتناننا الكبير للمقام
السامي مولانا حضرة صاحب الجلالة السلطان
قابوس بن سعيد المعظم - حفظه الله
ورعاه - على رؤيته الحكيمة وتوجيهاته
السديدة التي ساعدت في تطوير القطاع
المصرفي ودفع البلاد نحو النمو والازدهار
المستمر كما أود أيضاً أن أتوجه بالشكر الجزيل
والتقدير للبنك المركزي العُماني على دعمه
الدائم للقطاع المصرفي وخلق بيئة عمل
مساندة للقطاع وأود أن أشيد بما تقدمه
مختلف الوزارات والهيئات الحكومية الرسمية
من تعاون وثيق ومشورة للعاملين في هذا
القطاع وخص بالذكر الهيئة العامة لسوق
المال والجهات الرقابية الأخرى.

وختاماً، أود أن أعرب عن عميق تقديري
للمساهمين الكرام وإدارة البنك وكافة
الموظفين على إخلاصهم وتفانيهم في
العمل؛ وكذلك لشريكنا الاستراتيجي البنك
الأهلي المتحد على دعمه المستمر، وقبل
كل شيء، لعملائنا على ولائهم وثقتهم في
جهودنا.

حمدان بن علي بن ناصر الهنائي
رئيس مجلس الإدارة

٢٢ يناير ٢٠١٨

ومع بداية عام آخر، يسرنا أن نحتفل بالذكرى
السنوية العاشرة لتأسيس البنك، منذ أن كان
معروفاً في السابق باسم بنك التضامن للإسكان
في ٢٠٠٨م. ونحن نحتفل بهذه المناسبة فإننا
نحتفل بمسيرة من النجاح المتواصل على مدى
عشر سنوات. حيث ارتفعت خلالها أصول البنك
من ١٧٥ مليون ريال وعدد ٧ فروع إلى ملياري ريال
وشبكة فروع تغطي السلطنة تصل عددها
إلى ٢٠ فرع. وخلال احتفالنا بالذكرى السنوية
العاشرة على تأسيس البنك، فإننا نشعر بالتفاؤل
بأن المشهد الاقتصادي سيتيح فرصاً لنمو
البنك في جميع قطاعات الأعمال، مؤكداً
بأن الجمع بين استراتيجية البنك وتنوع نماذج
الأعمال سوف يساهم في نمو الأعمال وتطوير
الاقتصاد العُماني بشكل عام، مع استمرار النهج
في توسيع ونمو خدمات البنك من خلال افتتاح
فروع جديدة، وإطلاق منتجات جديدة ومبتكرة.
ومحافظين على التوجه بأن نكون مؤسسة
مالية تساهم في نمو الاقتصاد المحلي، وتخدم
المواطنين العُمانيين والشركات العُمانية،
وتساهم في نجاح وتطلعات عملائنا وموظفينا
ومجتمعنا.

واستمراراً لالتزامنا بالمسؤولية الاجتماعية في
سلطنة عمان، ففي عام ٢٠١٧ شمل برنامجنا
مجموعة واسعة من مبادرات الدعم. حيث
قام البنك خلال شهر رمضان بتوزيع ثلاث
ومعدات تكييف الهواء لمستحقيها، من خلال
التنسيق مع وزارة التنمية الاجتماعية، وتوزيع
١٥٠,٠٠٠ زجاجة من المياه إلى المساجد في أنحاء
السلطنة بشهر رمضان المبارك، وتم تنفيذ أيضاً
العديد من البرامج الأخرى على مدار العام على
سبيل المثال قام البنك بالتعاون مع مستشفى
برجيل في مسقط بإجراء فحوصات طبية مجانية
للعاملين بالبنك، كما شرعنا في إقامة "حملة"

وخلال العام المنصرم واصل البنك تعزيز
إمكانياته لتطوير الأعمال واستمرارية النمو وكان
ذلك من خلال التأكيد على الموائمة بين قدرات
العاملين في البنك والمنتجات وكذلك الإجراءات
والأنظمة اللازمة للنمو على مستوى الأصعدة.
وتم تعزيز الكوادر البشرية والأنظمة المساندة
وتعزيز البنى الأساسية اللازمة وإعادة النظر في
الإجراءات المعمول بها بهدف تحقيق الكفاءة
اللازمة لهذه الأنظمة وتعزيز النمو، وتواكب ذلك
مع تعزيز وتقوية نظام الحوكمة بالبنك للتحقق
من اتباع الأنظمة والقوانين المنظمة للعمل
المصرفي على مختلف الأصعدة مع التركيز على
مبدأ دراً المخاطر بهدف حماية البنك وجعله
قادراً على مجابهة المخاطر بشكل يتواءم مع
التغيرات في السوق.

خلال عام ٢٠١٧، قام البنك بتحديث برنامج حساب
الجوائز "حصادي"، حيث تجاوز مجموع جوائزه
مليون ريال، بما في ذلك الجائزة الكبرى "راتب
مدى الحياة". كما أطلق البنك حساب "توفيرتي"
الجديد للدخار، الذي حظي بإقبال جيد من قبل
العملاء.

ولتعزيز التزامه بخدمة العملاء، أطلق البنك
مجموعة من منتجات التأمين المصرفي بالتعاون
مع شركة تكافل عمان للتأمين، وهي إحدى
شركات التأمين الرائدة في السلطنة، وقد حقق
البنك الأهلي هذا العام إنجازاً هاماً. فقد ارتفعت
إجمالي القروض وتمويل الشركات والمؤسسات
إلى أكثر من مليار ريال وذلك للمرة الأولى. كما
نجح البنك في إصدار سندات ثانوية دائمة من
الفئة الأولى لرأس المال وفقاً لمتطلبات بازل ٣ عن
طريق حق الأفضلية بقيمة ٥٠ مليون ريال وتجاوز
الطلب حجم الإكتتاب بنسبة ١٩٦٪، مما يعيد
التأكيد على ثقة المساهمين في البنك.